

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠

بتعدل المادة ٣٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
في شأن بعض البيوع التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،
وعل ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧
في شأن بعض البيوع التجارية النص الآتي :”مادة ٣٦ - يجب على من يزاول عمليات البيع بالقسيط للعروض
وغيرها من المقولات المادية إلا يقل رأس ماله من ثلاثة آلاف جنيه
وأن ينوت في كل وقت أن رأسماله العامل لا يقل عن هذا المبلغ ” .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم
المصري ،

صدر براسة الجمهورية في ٢٠ الحرم سنة ١٢٨٠ (١٤ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٦٠

بتعدل المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣
المتضمن قانون خدمة العلم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعل المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣ المتضمن قانون خدمة
العلم وتعديلاته ،

وعل المرسوم رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤ بتأجيل سوق بعض المكلفين ،

وعل ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف إلى المرسوم التشريعي رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٣
المشار إليه مادة جديدة برقم ١٣ مكررا نصها الآتي :”يفى من الخدمة الإلزامية المتعون بجنسية الجمهورية العربية
المتحدة الذين أدوا الخدمة العسكرية في جيش دولة أجنبية ، إذا كانوا
قد أقاموا إقامة حادمة في إقليم هذه الدولة والتربوا بمقتضى ذانوتها بأداء
هذه الخدمة ” .مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به في الإقليم
الصوري ،

صدر براسة الجمهورية في ٢٠ الحرم سنة ١٢٨٠ (١٤ يوليه سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٠

بتعدل القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعل القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري ،

وعل ما أرتأه مجلس الدولة ،